

# قرارات مكتب مجلس نواب الشعب

ع 08 دد

للدورة النيابية العادية الرابعة 2026/2025

ليوم 06 فيفري 2026



1- على إثر العلم بتتبعات جزائية تتعلق بالسيد أحمد سعيداني النائب المساعد للرئيس المكلف بالإصلاحات الكبرى، يطالب مكتب مجلس نواب الشعب باحترام الضمانات الدستورية المكفولة لكل نائب شعب في كل تتبع جزائي أو قضائي ضده.

2- قرّر مكتب المجلس إحالة مقترح قانون أساسي يتعلّق بتعزيز استعمال اللغة الإنجليزية بالجمهورية التونسية (عدد 2025/117) إلى لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة.

3- قرّر مكتب المجلس الإذن بتعميم مقترح القانون المذكور أعلاه على جميع النواب ونشره على الموقع الرسمي للمجلس عملا بأحكام الفصل 123 من النظام الداخلي.

4- قرّر مكتب المجلس تعيين جلسة عامة ليومي الأربعاء والخميس 11 و 12 فيفري 2026 بداية من الساعة العاشرة صباحا يُحال إليها تباعا:

1- يوم الأربعاء 11 فيفري 2026، التقرير الموخّد للجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المُستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية حول كلّ من مشروع قانون يتعلّق بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الموافق عليه بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1957 المؤرخ في 10 سبتمبر 1957 (عدد 2025/89) ومشروع قانون يتعلّق بإتمام القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 والمتعلّق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية (عدد 2025/90)، وذلك عملا بأحكام الفصول 67 (فقرة ثالثة) و 75 و 89 و 109 و 110 و 111 و 112 و 116 و 125 و 126 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

-تبعا لاعتماد لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المُستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية لتقرير موخّد حول مشروع القانونين عدد 89 و 2025/90، قرّر مكتب المجلس إجراء نقاش عام موخّد حولهما وإعمال أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في الغرض. ويجري التصويت على كلّ مشروع قانون إثر النقاش العام وجواب عضو الحكومة المعني، وذلك وفقا للمقتضيات المبينة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

-يُخَوَّل للسيدات والسادة النواب تقديم مقترحات التعديل بخصوص مشروع القانونين عدد 89 و2025/90 إلى حدّ ختم النقاش العام حولهما، وذلك إعمالاً لأحكام الفصل 75 من النظام الداخلي.

II-يوم الخميس 12 فيفري 2026، التقرير الموحد للجنة المالية والميزانية حول كل من مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد (عدد 2025/69) ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية "E-Santé" (عدد 2025/70)، وذلك وفقاً لمقتضيات الفصول 67 (فقرة ثالثة) و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

-تبعاً لاعتماد لجنة المالية والميزانية لتقرير موحد حول مشروع القانونين عدد 69 و2025/70، قرّر مكتب المجلس إجراء نقاش عام موحد حولهما وإعمال أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في الغرض. ويجري التصويت على كل مشروع قانون إثر النقاش العام وجواب عضو الحكومة المعني، وذلك وفقاً للمقتضيات المبينة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

5-يتمّ الإعلان في الجلسة العامة ليومي الأربعاء والخميس 11 و12 فيفري 2026 عن تركيبة اللجان ومكاتبها بعد انتخابها، والإذن بنشرها بالموقع الإلكتروني للمجلس، وذلك عملاً بأحكام الفصل 57 من النظام الداخلي.

6-قرّر مكتب المجلس إحالة 42 سؤالاً كتابياً إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة المعنيين عملاً بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الثالثة منه.

7-قرّر مكتب المجلس إحالة طلب للجنة التشريع يتعلّق بتنظيم يوم دراسي برلماني حول مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم مهنة المستشار الجبائي (عدد 2023/13) إلى الأكاديمية البرلمانية لما يتعيّن في الغرض.

رئيس مجلس نواب الشعب  
إبراهيم بن عبد الباق